

تختم الديلمي على التحرير

ختم الديربي على شرح التحرير، تأليف الديربي،

أحمد بن عمر - ١١٥١هـ. كتب سنة ١١٨٨هـ.

١٨ ق ٢٥ س ٢٤x٦٦ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ مقروء، ناقصة الآخر.

الزهري ٢. ٥٥٦، هدية العارفين ١ : ١٧٢

١- الاحوال الشخصية، الفقه الاسلامي

١- المؤلف ب - تاريخ النسخ.

١٦/٥

هذا ختم الديري على التخرير
وانه اعلم
بالصواب

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	ختم الديري على التخرير
اسم المؤلف	الديري
تاريخ النسخ	١١٨٨ هـ
عدد الأوراق	١٨
ملاحظات	القياس ١٦x٢٢
	٢١٦٥

٢١٦٥

باب بيان حكم بعض الاولاد الحاصلين من الادميين وغيرهم

وباب في كلامه يحتمل ان يكون غير المبتدأ محذوف تقديره هذا باب
 ويحتمل ان يكون مبتدأ محذوف خبر تقديره باب حكم الاولاد هذا هو
 وهذا الثاني ارجح من الاول لان المبتدأ مقصود لذاته واكثر مقصود
 لغرض وهو ارجح من جعله مفعولا لفعل محذوف لان فيه حذف
 ركني الاسناد واصنافه حكم الاولاد من اضافة الدال الى المدلول
 ان اربيه الالفاظ الدالة على المعاني كما هو الاصح عند المحققين من احتمالات
 سبعة او من اضافة الاسم الى الخص كـ **شجر الرزق** ان اريد به المسائل وعلى كل
 التقديرين فالاضافة على معنى اللام والاولاد جمع ولد بغضتين وهو كل ولد
 شتى ويطلق على الذكر والانثى والجموع كما في المصباح وغيره والولد بوزن بوزن الفعل
 لغة فيه وقد يكون جمعا له كـ **اسد واسد** وجمع ولد على ولد بسماعي لا قياسي كما
 صرح بذلك الاستموني وغيره وبعد يرصد في كلامه ان دفع ما يوهه كلامه
 من انه استوفي جميع افراد الاولاد ولم يهل منها شيئا مع انه ليس كذلك كما ستره
 لان قال كلامه لا يوم ذلك لان الاولاد جمع قلة وعدوله بطريق الحقيقة من ثلاث
 الى عشرين لاها زاد عليها **انا نقول** جمع القلة قد يعني عن جمع الكثرة وضما
 واستفها القرينة محارافان **قلت** لم عبر المص رحمه الله بحكم الاولاد بالافراد
 في الاول والجمع في الثاني ولم يعبر بالجمع في الاول ايضا كما عبر بذلك في ابواب
 السابقة او بالافراد فيها لانه اخبر وموف بمقصوده بحمل ال في الولد للمجنس
 او لكونه يطلق على الواحد والمتعدد كما عرفت ولم اخبر حكم الاولاد عن حكم امهات
 الاولاد مخالفا لغرض من المصنفين ولم فصل بينهما بابواب ولم ذكر هذه الباب
 عقيب باب الاعمى **قلت** انما عبر بالافراد في الاول والجمع في الثاني للاشارة
 الى ان المذكور هنا حكم واحد الولد وهي التبعية وجوده او عدمه بخلاف ما تقدم في
 ابواب السابقة وللعلم بتعدد الولد مجرد النطق بالثاني بصيغة الجمع من
 غير سبق ايهام خلاف المراد بخلاف حال الافراد وانما اخبر حكم الاولاد عن حكم الاعمى
 مخالفا لغيرتها باسمه ولان الام اصل والولد فرع واباصل استوفى من الفرع وسابق

في الوجود عليه ولان الولد تابع للام غالبا في الحكم المذكور ومن شأن التابع التفرع
 عن المتبوع وانما فصل بينهما بابواب للاشارة الى ان ذكره في هذا الباب شامل
 لما ذكره فيها لان الولد المحكوم عليه بالتبعية لا يخلو حاله اما ان يكون حرا او رقيا
 او مبعوثا او بصيرا او غير ذلك كما ستره ومن المعلوم ان المصنف قد يحتاج
 للفرقة بينه وبين سيرة لربها لانه مطلقا وسياقي انه يفرع بين المدبر وولدها
 ان لم يخرج من الثلث الا احدها وذكر هذا الباب عقيب باب الاعمى لما بين الولد
 والاعمى من المناسبة في بعض افراد الولد لانه يطلق على الحر والرق وعلى البالغ
 كما يؤخذ من كلامهم وعلى غير البالغ كما هو متشابه في القرب ويؤخذ من كلامهم
 ايضا وهذا الثاني تشبه الاعمى في كثير من المسائل منها انه لا يجب عليه
 الجهاد كـ **الاعمى** ومنها انه لا يبيع ولا يشر ولا يوهى مما يقتضيه السروية
 بالنسبة للاعمى كـ **الاحبار** والمهنة والرهن كما لا يبيع ذلك من الاعمى ومنها انه لا يجوز
 كونه اماما اعظم واقاضيا ولا ساعيا في الزكاة ولا خازنا ولا قاضيا كما لا يجوز ذلك
 من الاعمى وكذا الحكم في الولد البالغ حيث كان رقيا وان اذن له سيرة في البيع
 والشرا فشمول ولما كان اكر اشرف من الرقيق به المص به حيث قال **ولد الحر** اي
 ولو كانت عتيقة كما شمله كلامهم **حر** غالبا ولو كان ابوه رقيا لان الولد يتبع امه
 في الرق والحرية **ولد المملوك** غير المستولن والمدبر والمكاتب والمعلق عتقا
 بجمعة له حكم اولادهم فيها سياقي **مملوك** لما لكرها **قال** ولو كان ابوه مبعوثا
 او حرا شريفا لما مر **بنها** اي الحر والمملوك وبه صرح المص بحذر قوله غالبا
 على اللغ والنشر المرتب بقوله **وخرج بزبادي** اي على من التفتيح **قال** ما سائل
 جمع مسئلة وهي كما قال الشنسي الرضى اثبات عرصة ذاتي لموضوع وله اعتبارات
 كثيرة منها انه سئل عنه وهذا الاعتبار يقال مسئلة وباعتبار انه يطلب بالدليل
 يقال له مطلوب الي بجزء ذلك **منها** اي من المسائل الخارجية **ما لواو** وهي **مالك**
امه بما تحمله كل عام بان صرح بذلك او أطلق بان قال او صيت لفلان متلا ما تحمله
 فانه يحم كل عام كما تحمله لانه لان ما من صبيح الصوم ونقله المولى في شرح الرض
 عن بحث ابن الرفعة واقوم **فاعتقها وارثه** اي وارث مالك الامة الذي هو المولى

غير نحو



بعد موته اي ولو قبل قبول الوصي له الوصية كما شمله كلامه كغيره من المصنفين
 واقره بعد متبايننا اذ لا ضرر على الموصي له لو قبل له لان عتق الوارث لها وان اقاها
 الحرية المتحققة لا يؤثر في اولادها حرية لا وضمانه الي بطلان الوصية لان تعلق حق الوصي
 له بالحمل يمنع سريان العتق اليه فيبقي على ملكه اذ يقبله يتبين انه ملكه
 بالموت وح فلو لها الحاصل من نكاح اوزنا او شبهة لا تقتضي الحرية رقيق سوا
 اعتق الوارث قبل قبول الوصية ام بعده عملا بمقتضى الوصية وان ادعى الرزكي
 اذ الصواب انعقاده حرا ويوم الوارث قيمته لانه بالاعتاق فوته على الموصي له
 اذ مداه محجب مع قولهم في العتق انه لو كان الحمل لغير المعتق بوصية او عيضا
 لم يعتق بمقتضى الامم حتى لو اوصي بامه لرجل ومحملة له خرفا عتقها ما لكلام يعتق الحمل
 كما قاله الشمس الرضائي وعلله بقوله لانه لو اقر بالملك صار كالمتقل ويؤخذ منه
 كما قاله شيخنا **عنه** في حاشيته عليه انه لا يشترط في عدم عتق الحمل ما ذكر من
 التصور حتى لو اوصي بمحملة او غيرها فاعتقها لم يعتق الحمل وتبقى فيه الوصية
 لانه يصدق عليه انه انور بالملك ولعل المراد بانوراده بالملك انوراده بسببه وان المعنى
 انه انور بالملك على تقدير تمام الوصية انتهى ومثل اعتاق الوارث للامة المذكورة
 ما لو استولدها وعتقت بموته اي فان ولدها الحاصل بعد عتقها بموته رقيق كما حصل
 قبل استيلاها وبعده من غير الوارث من نكاح اوزنا او شبهة لا تقتضي الحرية اما
 الحاصل من الوارث فهو حر كالذي صار له ام ولد ويلزمه قيمته للموصي له كما قاله
 العلامة الطبراني ومثله كما هو ظاهر الحاصل من وصية شبهة تقتضي الحرية كان عليها
 رجل على ان انما زوجته الحرة او امته وظاهر انه لو مات الموصي له بعد قبول الوصية
 وعتق الوارث للامة المذكورة ان ولدها يكون رقيقا ويورث عنه كما في لامة
 الموصي له منها فها حيث مر حوا فيه بيان المنفعة تورث عنه فان كان موته قبل
 قبول الوصية ورده لها خلفه وارثه فيها ولا يحمل للمحرر المحسوس نكاح الحرة
 المذكورة ولو كان هو الموصي له لا ينفقاد اولادها ارقا وان عتقوا عليه كما قاله العلامة
 الشوكراني بشرط نكاح الامة للمساواة لها في سبي جميع اولادها على الرق
 وح يلغونها وولدها فيقال لنا في كلامها لا يبرح نكاح الامة وولدها

فيقال

فيقال لنا رقيق بين حرين اما المحسوس فله نكاحها كما قاله الشمس الخطيب في
 كثره على النهج نقلا عن الشهاب الرضائي وانظر هل يجتمع على الموصي له نكاح
 الامة عند وجود الشرط مع قدرته على نكاح الحرة المذكورة ام لا فيه نظر والظاهر
 الاول لان اولاد من الحرة المذكورة يمتقون عليه والشارع منشوف للعتق
 وهذا مما يس ما ذكره العلامة ابن قاسم من ان القدرة على نكاح امه اصله عتق نكاح
 امه غيره نظرا الي عتق المولود على اصله وحجج بقول المولى فاعتقها وارثه ما لو
 اعتقها ما لكلامها واستولدها وعتقت بموته فان الولد الحاصل منها من ذلك اوزنا
 او شبهة لا تقتضي الحرية بعد عتق الابن رقيقا بل هو حر اذ لم يزل المولى رقيقا
 فلا يرد ما تقدم وان كلامه من الاعتاق والاستيلاء من المالك يكون رجوعا عن الوصية
 بخلافها من الوارث كما سبق والفرق ظاهر **ومنها ما لوطن الواسي لامة لعنه الله**
رحمة الله او امته **فعلقت منه** اي فان الولد يكون حرا نسبيا وان كان ابوه رقيقا
 كما هو رقيق بلغزبه ونقال له حريته رقيقين ويجب لسيدها على الواسي من ممتلكها
 ان لم تكن راسية وقيمتها وولدها وقت ولادته بان يقدر رقيقا فما بلغت قيمته
 دفعها له لتقوية الرق عليه بطله ويطالب اكر بالمر وقيمة الولد في الحال والواقع
 بقيمة الولد بعد عتقه ويسامع لتعلقها به عنه مع عدم ملكه وانما تعلقت
 به عنه لانه لا اختيار له في انعقاد الولد حرا والمران وجب بغيره برقة غير المالك
 كسائر اكنائات اما المالك فيتعلق بذمته طمرا لانه يملك وح يطالب في الحال
 بقيمة الولد والمراد ذكر المسحوق يطالب بقيمة الولد بغد الحرية حالا وبعد راق
 بعد عتقه وحجج بالظن المذكور ما لوطنها حرة اجنبية فلا يكون الولد حرا بل هو رقيق
 لانظن الزاني الحرية في الامة المرئي بها لا يؤثر حرية في ولدها لانقطاع النسب بينه
 وبين الواسي ومن ثم لو ملك احداهما الاخر لم يعتق عليه كما هو ظاهر او ظهر وجهه
 الامة او ظهرها مشتركة بينهما وبين عتق او امه فربما او مشتركة بينهما وبين عتق
 خلافا لبعضهم فلا يكون الولد حرا كما قاله الشمس الرضائي و**شيخنا عنه** في حاشيته
 بل هو رقيق وح من دواخل في قول المصنف السابق وولد المملوكة مملوك وظاهر قول
 الواسي انه لا فرق في الواسي المستفاد من ذلك بين ان يكون في العتق او الدبر وهو ظاهر

فيقال

في جميع المسائل المذكورة على طريقة المولى وفي الأصل هنا اثبات تتعلق بالمتن من
 ارادها فليزجها ومنها ما لو عزت حرية امة نكحها بشرط في العقد وصحها النكاح
 بان قلنا ان خلف الشرط لا يبطئ مع وجود شروط نكاح الامه وهو القول الاظهر كما قاله
 الخطيب او لم نعلمه نصحه بان قلنا ان خلف الشرط يبطئ اول عقد بعض شروط
 نكاح الامه فان ولد منها ينفق قبل علمه بانها امه حراً وان كان الزوج عبداً عملاً
 بطنه حراً بتمسكها به ولو لم يولد منها امه طائفاً بالها زوجته الحرة كانت
 الولد حراً ولو لم يولد منها امه طائفاً بالها زوجته الامه فالولد حراً ولا اثر لظنه فيما يظهر
 والوق ان الحرية التابعة للام اقوى اذ لا يؤثر فيها شيء فيما يؤثر فيها الظن قاله الشمس
 الرملي وعلم من كلامه كغيره انه لا فرق في الزوج بين ان يكون من جملته نكاح الامه
 او لا وحق فتقيد بعضهم بالسقف الاول غير مستقيم وخبر يقبل علمه الولد الذي
 علقت به بعده ونور فيق ويعد ذلك بالوضع فان وضعه لا قل من ستة اشهر
 من وطئه بعد علمه فحر والا فليق قاله الماوردي كما قاله الزركشي من اعتبار قدر
 رابح للوطي والوضع ويصدق في ظنه بيمينه ونحوه وارته مقامه فيجوز انه
 لا يعلم ان مورته علم برقتها قاله الشمس الرملي وانظر لو انعقد الولد مع المملوك
 برقة اهل ينفق حراً لتشاف السائر الى الحرية ما امكن او ينفق رقيقاً
 فيه نظر واستتب بيمينه من هذا الاول للتعليل المذكور فيه لكن قضية
 التعليل السابق في انعقاد الولد حراً انه ينفق رقيقاً وانظر لتشاف السائر
 للمرفق مع انتفا المقتضى لها حين العلوق به فتأمل ومعلوم انه يجب
 في المذمور قيمة الولد اكران الفصل حياً لسيد هاجر الفار ولو كان حراً له كان زوج
 امه لا ينفق فيزمر له ابنه قيمته كما قاله المولى في شرح الروض لانه فوت عليه
 انعقاده رقيقاً ويؤخذ من ذلك انه لو وطئها بطنها زوجته الامه التي نكحها
 قبل هذه مثلاً لا يبرأه شياً لعدم التوفيق لانه انعقد رقيقاً ثم ترقى على حده
 وبذلك صرح في الانوار وانظر لو ادعى الابن انه وطئها بطنها زوجته الامه
 حتى لا تخرجه قيمة الولد وادعى الاب ان وطئها لا ينفق حراً حتى تخرجه قيمة
 الولد وهل المصدق الابن لان الاصل براءة الزمة والاب نظر للحرية فيه نظر

والظاهر

والظاهر اخذ ما تقدم ان الابن يصدق بيمينه لان الظن المذكور لا يعلم الاصله
 ويتعلق بمسئلة المذمور كلام طويل ذكرت بعضه في الاصل ومنها ما لو نكح امة
 بشرط ان اولادها الحاه تين منه احرار فانه يصح الشرط وما حدث له منهما فهو حركما
 قاله الشمس الخطيب تبع الفهرق واقفي به المولى واعتمد الطيلاوي على الذي
 اعتمد الشمس الرملي كواله واعتمد **ش** في حاشيته والخوارزمي في
 في حاشيته والعلامة ابن قاسم ان الشرط يلغوا وتنقصد الاولاد ارقال ان الشرط
 وقع قبل وجود الولد وسببه وان الحرية لا توجد في المستقبل الا بالانقضاء
 وليس الشرط منه نعم ان ظن الوافي تأثير لم يبعد انعقاده احراراً كما في نظائره
 وتكراره يمتثل لما لكما كما افترى بذلك الرملي وعلم ما تقر ان السرد لو علق حريمهم
 بولادتها كان قال زوجته امي فان انت منك بولد فهو حراً وكما ولدت ولدان فهو
 حراً وبشرط ان كل ولد تله يكون حراً مع التعليل واقاد حريمهم بولادتها وهو
 اتفاق ويؤخذ من ذلك ان الولد ينفق رقيقاً ثم يعتق بالولادة وهو كذلك
 كما صرح به الزبادي وغيره ويرتب على ذلك انه لا يكون كموالح اصليته وانما اذا
 جني على الام فالعت حنبلاً فكيف فعليه عشر قيمة امه لا فرق حرانه رقيقاً ويكون
 لسرد الامه لانه انعقد رقيقاً في ملكه وعلم ما تقر ايضاً ان اكران نكح الام بشرط
 نكاح الامه ويجب عليه تقديمها على امه امة بعلق حريمه اولادها على ولادتها
 كما صرح بذلك الشهاب العليوي في حاشيته على الخطيب وصحها المولى وطى
 مسلم حربية بشبهة منه فحملت بتر سبيته وهي حامل او بعد الوضع
 فلا يشبهها الولد في الرق حيث ثبت انه من وطئ مسلم بشبهة لانه مسلم
 تبع الابن ولا يقتل قولها بانه من مسلم بل لا بد من بيته كما هو واضح والظاهر
 انه اذا سلمت المسلم لم يلحقه الولد ان كان صغيراً او صغيراً لتعلق حق الفهرق
 فان كان كبيراً عاقلاً لحقه ان صدقه فيما من ماهر به المولى في شرح الروض
 كغيره من ان الشخص لو استنقذ عبد غيره او عتقه لم يلحقه ان كان صغيراً
 او صغيراً محافظاً على حق الولد للسرد والابان كان كبيراً عاقلاً لحقه ان صدقه
 ومع ذلك لم تثبت حرية المبيد بل هو باق على وقته لعدم التنافي بين النسب



والرق ان النسب لا يستلزم الحرية وهي لم تثبت ومنها ما لو وحي الاصل امة
فرعه تحملت منه وانت بولد فانه يكون حرا وان كان كل منهما مبعوثا او مكاتبيا كما صرح
بذلك ابن المزي او كان الاصل قننا كما نقله الشيخان عن الفقهاء واقره واعتمده
الشمس الرهلي والعلامة ابن قاسم وعلمه بقوله لان وحي الوالد يكون شبهة
وولد الشبهة حرا ولا يثبت الاستيلاء حيث لم يكن الاصل كامل الحرية وان
الفرع كاملها فان كان الاصل كامل الحرية ووطى امة فرعه ولو مبعوثا تحملت منه
وانت بولد صارت مستولنة له وان كان مبعوثا او كافرا وهي مسطرة او مكاتب
او مزروجة وهذا محل حيث لم تكن امة الفرع مستولنة له والتم بضر مستولنه
للاصل وان كان مسلما والفرع ذميا ومستولنة ذميه كما قاله الشمر
ومعلوم انه يحرم على المملوك وطى امة فرعه ان وطىها مختارا اعلمنا بالتحريم
واحد علمه وان كان موصرا او وطىها في دبرها او كانت صوطه فرعه او مستولنه
او بنت الاصل او امة بان ملكها وفعه المبعوث وكذا الاصل عليه وان كان رقيقا
كما قاله العلامة ابن قاسم وان كان تغليظهم لانفسا كرقاصرا عن اعادة ذلك وحي
بل امة التزويج لا تركا به محرما لمحد فيه ولا كافرا وهذا ما يكثر ذكرها
في الاصل ومنها ما لو اوصى مالك امة بما تجمله وقبل الموصي له الوصية
فان ولدها يكون مملوكا لكن للموصي له لا لمالك امة الذي هو الوارث
تنبيه ظاهر كلام المص سكونه بمن حكم ولد المبعوث وحكمه انه مبعوث
على الراجح كما اعتمد الشمس الرهلي في شرحه ويكن ادخاله في قوله وولد امة
حر بان يقال وولد امة كلا او بعضا حر كما هو ومما تقرر علم ان قول
حرية جميعه ضعيف بل هو كما هو في سائر الاحكام وحي لو كان انثى وارادت
النكاح زوجها من يزوج امة من مالك بعضها مع قريبها ان كان ولا يقع
معتق بعضها والابن السلطان وان كان ذكرا واراد النكاح توقفت المسئلة
صححة نكاحه على اذن مالك بعضه ولو في نوبة نفسه ومن الاحكام ما لو ملك
مالا ببعضه واقرض من ماله السيد ورهن عنه بضميمة الرقيق فانه يقع
كما قاله الروياني قال العلوي وهذه من المسائل المعارية لانه يقال فيها ببعض

لا يملك

لا يملك ماله النصف اعتق بضميمة الابن المبعوث لان هذا النصف اذا كان
مرهونا عنده لم يتمكن السيد من اعتقه اذا كان مفسرا لالابادته وسياتي انه يصح
وقد بعض الرقيق على بعضه اكر كما قاله الشمس الرهلي وغيره ولما كان ولد
ام الولد يشبه ولد امة في بعض المسائل ويشبه ولد المملوك في بعضه ايضا
اقره ابن المزي حفي ذكره هنا بقوله **وولد ام الولد الحادث** من غير السيد بان
حدث من نكاح لا عزور فيه بجمرة او شبهة الحرية بان وطىها بغير فرعه سيدها
على ان ينفذ وجهه الرقيقة او من زنا ولو كان الزاني منها مملوكا بعد ايلادها
النافذ **يشبهها في العتق كما مر** اعني في كلام المولف في باب امهات الاولاد
فيعتق من راس المال **بعد موت السيد** وان ماتت امة في حياة وهذا
احد الواضع التميزول فيها حكم التنوع ويبقى حكم التابع كما في متاج الماشية
مخلاف المكاتبه اذ اماتت قبل العتق لا يعتق ولدها لسلطان الكتابة وعلم من
كلام المص ان سيد المستولنة لو خبز عتقها في حياته لم يبيعهما ولدها في العتق
الخبر بخلاف المكاتبه اذ انجز السيد عتقها فان ولدها يبيعهما في العتق
وسيأتي الفرق بين ذلك وعلم من كلام المص ايضا ان الولد المذكور لو ملى قبل
السيد لم يعتق وانظر لو اقامها او شك في العتق والسبق والظاهر ان هذا
مما قاله **م** في المستولنة ان يقال بالعتق في الاولى دون الثانية للشك
في سبب الحرية والاصل د وام الرق وانظر ما فائدة الحكم بعتق الولد في الاولى
وما يترتب عليه اذ الرق ينقطع بالموت كما صرحوا به لان يقال فائدة تظهر
في الكلف والتالي فقتل اما الولد الحادث من السيد بعد ايلادها المذكور
فلا يشبهها لان عقاده حرا كولد الذي صارت به ام ولد وكذا لا يشبهها
ولدها الحادث بعد ايلادها الحادث من شبهة لا تقتضي الحرية اذا كان
من فرعه سيدها بان وطىها على ظن انفار وجهه الرقيقة لانه يعتق على حده
له حوله في ملكه ولا يلزم النوع قيمته لان عقاده رقيقا وكذا لا يشبهها ولدها
الحادث من نكاح لا عزور فيه بجمرة او شبهة لا يقتضيها او من زنا قبل ايلادها
بالكلية كدونه قبل ثبوت حق الحرية للام ومن ثم لم يعتق موت السيد لان

من نكاح عزويه بجمرة او شبهة
تقتضيها لئلا يكون كذا لا يشبهها
ولدها ميم

تكون امة مكاتبة قبل الميلاد وتاتي به في الكتابة فانه يعتقد بموت السيد اذا وجد
الاستيلاء لتبعيته لها في الكتابة والتسمية على ذلك من النفايس كما قاله
الشوهرى في حقه على البهجة وخرج بالشافذ الايلاذ غير الشافذ كان اولد
الراهن المعسر امته الموهنة عند غير فرع غير انه او اولد المالك المعسر
امته الكانية على غير فرع التي تعلق برقبته مال فلا يطلق القول في تبعيته
الولد لها بل يقال ان اتت به من نكاح لا غور فيه جبرية او شبهة لا تقتضيهما
او من بعد بيعها بتملكها المستولد مع ولدها الحادث عند المتري لم يثبتها
بل يثبت لها حكم الاستيلاء دون ولدها فتعق بموت السيد دون
الولد على الاصح لانه ولد قبل الحكم باستيلاءها وكذا دونه في ملك غيره وان
اتت به ما ذكر قبل بيعها بغير بيعت في الدين لم يجز بيع الولد لموت السبيبة
له نظرا كدونه في ملكه حال الحكم بثبوت الاستيلاء لانه بالنسبة للشوهرى
ولان حق الموهنة والمجني علمه مثلا لا تعلق له به فيعتقد بموت السيد
وان بيعت امه للصرف في ولادعت المستولدة ان هذا الولد حدث بعد
الاستيلاء او بعد موت السيد فهو حر وانكر السيد او وارثه ذلك وقال
بل حدث قبل الاستيلاء فهو قن صدق بيمينه وان فكل ردت عليها
فان نكحت من قبل الولد قن او لا بل يجاف اذا بلغ وجهان وتسمع دعواها
لولدها حسبة وخرج بقول المص ولدا ام الولد ولد الولد فلا يطلق القول
في تبعيته لها بل يتبعها ان كان من اولادها الاناث والا فلا فان الولد يبيع
امه رقا وحررة واذا اردت المزد على ذلك فعليه بالاصل تطهر بما تريد
وولد امة الملق عتقها بصفة كقول مالكها ان دخلت الدار فالت
حررة واشتار المولى بقوله **ولو مدبرة** اي ان كلام المتن شامل للمدبرة بناء على
ان التدبير تعليق عتق بصفة وهو الدارج في المذهب وصورة كون الامة
مدبرة ان يقول لها سيدها ان مت فانت حرة او اعتقك او حررتك
بعد موتى او بترك او انت مدبرة مثلا **لا يتبعها الا ان كانت حاملا له**
عند التعليق في صورته او **المقد** اي عقد التدبير في صورته ولم يستثن

فيها

فيها **او** لم تكن حاملا به عند ما ذكر بل كانت حاملا به **عند وجود الصفة** التي
منها موت السيد في المدبرة **فيتبعها** ان لم يبطل قبل انفصاله بتعليقها او تدبيرها
بغير موتها وح يصير ولد الملق عتقها ان لم يبطل قبل انفصاله بتعليقها او تدبيرها
بغير موتها وح يصير ولد الملق عتقها بصفة معلقا عتقه بالصفة التي
علق عتقها بها ان كانت حاملا به عند عقد التدبير فيعتق في هاتين الصورتين
بوجود الصفة التي منها موت السيد في المدبرة وان ماتت امه في حياة هو
السيد او زال ملكه عنها ويعتق بغير الامه ان كانت حاملا به عند وجود الصفة
منها وان كانت حاملا عند ما كما عرفت وعلم من كلامه انما لو حلت به بعد التعليق
او التدبير ووضعته قبل وجود الصفة لا يتبعها وهو كذلك واعلم ان تبعيته
الحمل الموجود عند التعليق او التدبير لانه للميت بالسراية بل يتناول
اللفظ كما ذكره في الروضة وخرج بقولي ولم يستثنه فيها ما اذا استثنى
فلا يتبعها ان ولدته قبل وجود الصفة التي منها موت السيد في المدبرة لصحة
استثنائها والاتباعها وبطل الاستثناء لان كونه لا تلد الا حرا وبولي ايضا
ان لم يبطل قبل انفصاله بتعليقها او تدبيرها بغير موتها ما اذا بطل ما ذكر قبل
انفصاله بغير موتها بان بطل بيعها او هبتها مثلا فلا يفتي حكم التبعية
في حقه بل يبطل بتعليق عتقه او تدبيره بغيرها بخلاف ما اذا بطل ما ذكر
بعد الانفصال او قبله لكان بطل موتها وانفصل بعده فلا يبطل بتدبيره
او تعليق عتقه كما علم مما تقرر وخرج بمقتضى موت السيد في مسألة التدبير
وبوجود الصفة في مسألة التعليق حيث كان التعليق بصفة من غيره
سواء كانت من السيد او من غيره فان كل التعليق بصفة من امه وماتت
قبل وجودها لم يعتق لغوات الصفة بموتها هذا ما قاله المولى
في شري البهجة والروضة فان قلت هل لا تتبع ولد المدبرة اياها
وان حدث بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد كما في ولد المستولدة
فان المدبرة كالمستولدة في انها تعتق بموت السيد قلت يفرق بان
بان الاستيلاء تصرف فعلي لا يقبل الرفع بخلاف التدبير فانه محض تعليق

قولي ضعيف يرتفع بازالة الملك عن المدبر ولو ادعت المدبرة او العلق عتقها
بصفة بعد موت السيد انه دبرها او علق عتقها وهي حامل به فالولد حُر
واذا في وارثه ان مورثه دبرها او علق عتقها وهي حامل فهو قن كذا وثه بعد التذرية
او التعليق وانفصاله قبل موت السيد او ادعت ايضا حملت به بعد التدبير
او التعليق وولادة بعد موت السيد وهو حر وادعي وارثها ولدته قبله
او قبل التدبير او التعليق فهو قن صدق الوارث بيمينه لانها لما ادعت حريته
نفث ان يكون لها عليه يد وان سمعت دعواها المصلحة الولد فان نكلت
عليها فان نكلت رذل الولد قن او لا يلجأ اذا بلغ وجها ولو ادعت
المدبرة او العلق عتقها بصفة على سيدتها انه دبرها او علق عتقها بصفة
وهي حامل به وولادة بعد ذلك فهو تابع لها فانكر سيدها او ادعي انها ولدته
قبل التدبير او التعليق او انه دبرها او علق عتقها وهي حامل فلا يثبتها
صدق بيمينه لان الاصل عدم التدبير او التعليق وله رفع اليدين بازالة
ملكه عنه وعلم من كلام المم كغيره ان ولد بنت المدبرة او العلق عتقها
بصفة لا يتبع امه في العتق الحاصل لها تبعها لها كدونه بعد التدبير
او التعليق وانفصاله قبل وجود الصفة التي منها موت السيد في المدبرة
فلو وجدت الصفة وهي حامل به تتبعها في العتق فيما يظهر لان الحق ما تلد الام
ومعلوم ان المدبرة تعتق موت السيد من ثلث المال بعد الدين والعلق
عتقها بصفة كالمدبرة فيكون عتقها محسوبا من ثلث المال بعد الدين
لكن محله اذا قدمت الصفة بمرض موت السيد او وجدت فيهما اختيارها
بخلاف ما لو وجدت فيه اختيارها فان عتقها كحاصل بوجود الصفة
بحسب من راس المال اعتبارا بوقت التعليق لانه لم يكن متبعا بالمال
حق الورثة ولو لم يعرف الثلث الا بالمدبرة او ولدتها اقرب في الاصح والنا
لوزع التعليق عليها لئلا يخرج القربة للولد فيعتق ويرث الاصل نقله
العلامة الشنوبري كما عن السيوطي واقرع ولما كانت عبارة اصل الكتاب
قاصرة مما سئل عبارة المؤلف قال **وتعبر به ما ذكره اعراسه**

وولد

وولد المكاتب كادته اي الفصل كما قال العلامة الشنوبري وغيره **بعد الكتابة**
يتبعها ان كان رقيقا سواء كان حرا عند الكتاب او حملت به بعدها وما
قربة من يمول كلمة بالتفسير السابق للولد الموجود عند الكتابة
والحادث بعدها هو المتولد في تقدير بعضهم الحكم بالحادث فقططره ود
قاله المؤلف في شرح الروض **رقا** اي في الرق ان عجزت نفسها او ماتت
قبل العتق **وعتقا** اي في العتق **بالكتابة** اي ليسبها فالبا سببه كما قاله
الشناب القليبي وما ويجوز ان تكون بمعنى عن لا ياتي بمصا بها وعليه
يكون التقدير يتبعها من العتق عن الكتابة اي بان تعتق باء النجوم او بالابرا
منها او بالاعتاق كما قاله المص في شرح الروض **كولد المستولنة** اي فانه
يتبعها في العتق الحاصل لها بالاسيلا وان هذا يعلم انه لا مرد ما تقدم
من ان ولد المستولنة يعتق بموت السيد وان ماتت له على الرق
بخلاف ولد المكاتب وان ولدها يتبعها في العتق المخير بخلاف ولد المستولنة
ومثله ولد المدبرة والفرق كما قاله القافي رحمه الله تعالى ان اعتاق المكاتب
بما من جهة المستحق فابها اعتاق قارة بالاد او تارة بالابرا اي واعتاقها
يحصل به الا برضاها واعتاق المستولنة ومثله المدبرة انما تستحق بالموت
ولا يخفى عليك انما تقر في ولد المكاتب كتابة صححة لها وولد المكاتب
كتابة قاصرة فبغير طريقان المذهب انه يتبعها كالكسب قاله المؤلف
في شرح الروض ومعلوم ان المكاتب كتابة قاصرة لا تعتق بغير ادائها النجوم
كابر امنها واد اعزها عنها مسترعا وذلك لا يستحال الكتابة الفاسدة
على التعليق والحكم فيها بالعتق انما هو بجم التعليق وهو لا يكون الا بالاد
وخارج بقوله الحادث بعد الكتابة الحادث قبلها فلا يتبعها في الكتابة
بل هو باق على ملك السيد فان شرط ادخوله فيها فسدت لكن ينبغي التعليق
فيستحق معها بالاد امنها النجوم لوجود الصفة قاله الوافي في شرح الروض
واقرع حكم الولد الفارن علوقه للكتابة هل هو كالموجود قبلها فلا يتبعها
اوله كالحادث بعدها فيتبعها تغليب الميزة في المستقبل المتشوف



اليها الشارع راجعه تدرأيت سم في حاشيته على المنهج تعرف المسئلة وقال
 فيها قال القاضي في المقارن هو ملك للسيد ولا يتبع لانه كولد ساعة وولد
 لا يبع العقد معه وقال البغوي يتبع ومعه في الروضة اه كلله قلت وفي
 التعليق المذكور نظر ظاهر فتأمل ولو زعم السيد ولادته قبل الكتابة وعكست
 الامه واحتمل فان شهد احد هارجلان او اربع نسوة فذاك وان فقدت البينة
 او قارضا حلف السيد فان نكل حلف الولد اذ ابلغ قاله صاحب الصباي قال
 المؤلف في من الرود ولو كوثبت الامه بين وطع المؤمن فالاول للسيد
 والثاني كالأمر اه وخرج بقوله ولد المكاتبه ولد ولدها فلا يطلق القول في
 تبعيته لها بل يتبعها ان كان من اولادها الاناث والاولاد ان الولد يتبع امه
 في الرق والحرية وهذا الظاهر ما تقدم في ولد الولد المستولاة تدرأيت المؤلف
 في من الرود مخرج بالمسئلة حيث قال قال الراعي واولاد اولاد المكاتبه كاولاد
 اه وخرج بقوله بالكتابة ومعتق مالوا بياها نفسها فانه يبيع وترفع
 الكتابة وتعتق لا عن جهتها وح لا يتبعها فانها تعتق عن جهة الكتابة ويتبعها
 ولدها كما مر لان السيد لم يأخذ منها عوضا عن العتق بخلافه في البيع قال المؤلف
 في من الرود نقلا عن البلقيني وقضيته كما قال سم ان المستولاة لو كانت
 مكاتبه وباعها لنفسها لا يتبعها اولادها الحاصل قبل الاستيلاء وبعد الكتابة
 بخلاف ما لو اعتقها وانه لو وهب المستولاة المذكورة او المكاتبه غير المستولاة
 نفسها تبعها ولدها في العتق واقم العلامة الطبرلاوي واعتمد ايضا
 لجمهور شائعي ان ولد المكاتبه يتبعها في العتق في مسئلة البيع ايضا
 خلا للبلقيني وخرج انها مالو عجزت المكاتبه نفسها او فسخت
 الكتابة ثم اعتقها سيدها فلا يتبعها ولدها وانظر لو عجزت نفسها او فسخت
 وقلنا ان الولد يتبعها رقا وعتقا بتركها ثانيا وعتقت بها هل يعتق
 الولد المذكور تبعها ام لا لانه حادث قبل الكتابة الثانية والحادث قبلها
 لا يتبعها فيه نظر والذي يتجه الثاني وعبرة الصباي توبه وهي فان
 ماتت قبل الادارق وكذا ان رقت وان عتقت بعد ذلك انتهت بحرورها

ولدها وان قلنا ان ذلك عقد
 عتاقه بخلاف ما لو اعتقها
 او ابراهام من النجوم
 صححه

وظاهرها

وظاهرها انه لا فرق في عتقها بعد رقبها بين ان يكون بسبب كتابة ثانية ام لا
 واهم قول المؤلف يتبعها رقا وعتقا انه لا يتبعها في غير ما ذكر فلا يجوز للسيد
 معاملته ولو قلنا بتوقف اكسابه وهو المخرج لانا لا نجزم فيها بما جزمنا به
 في كسب المكاتب يعني استغلا لا وذلك يقتضي بطلان بقضائه معه
 قال البلقيني ولم ار من يقرض له وهو قف حزن واقم عليه الملازمة ابو حجر
 وغيرهم واهم ايضا انه لا شيء عليه من نجوم الكتابة وقد مر مع زيادة
 حكم اخر حيث قال **واشني علم السيد اذ لم يوجد منه التزام بل**
يجوز للسيد ولو اعني مكاتبته كما جزم به الماوردي وح كجزمه ما التزم فان
 اداه قبل عتق امه عتق وهذا غاية مكاتبته مرعا بعد ان كان مكاتبها حكما
 فان عتقت امه باذنها او نحوه قبل ادائه عتق تبعها لها وسقطت عنه النجوم
 انتهى ملخصا وانظر لو اداه بعض ما التزمه لسيدته قبل عتق امه ثم عتقت
 وحكم بمقتضى تبعها هل يرجع على سريته باذنه له لانه انما دفعه له ليعتق
 قبل امه بالاداء قياسا ما مر جوابه من الرجوع فيما لو دفع الكاتب شيئا لامرأة
 ليعتق عليها ولم يحصل او لم يرجع لصحة قهف السيد له وملكه له بالقبض
 المذكور وما دفعه صحيح الا ينقلب فاسدا راجعه تدرأيت الشيخ عبد البر
 الايجوري يفرض المسئلة حيث قال فلو اداه بعض النجوم قبل عتق امه من
 قبل يرجع على سريته ما اداه له قال الرضوي يرجع لستين بطلان ادائه بمقتضى
 بالتبعية وعيتم خلافة لصحة العتق انتهى وخرج بقوله ولد المكاتبته
 ولد المكاتب ففيه تفصيل بيئته في الحاصل من اراد فليراجعه ولما
 خرج المؤلف من الكلام على اولاد المدينين فقط شرع بتكميل على اولاد البهايم
 فقلنا **ولد البهيمة الاصحية وولد الهدي الواجبان** بالرفع
 كما في خط المؤلف وكان الاول بل الصواب الواجبين بالجر كما في الحاصل لانه
 لغت للاصحية والهدي المبرورين بالانصاف لا يقال هو لغت مقطوع كما
 قال به بعضهم لانا نقول بشرط القطع ان يكون المنحوت معينا بدوت
 لغت والوجوب لا يعلم الابوه ويمكن ان يجاب عنه باننا لا نعلمه من يلزم

٧

المتفرع الا ان في الاحوال كلها وقوله **بالنسيان** صادق بثلاث صور وبها صرح
 المؤلف في سترح النسيان بالنسيان للاصحية ومثلها المصدي كالبوخد من
 كلامهم الاولي وجوبها بتعيينها ابتدا بلا نذر كقوله **هذه الشاة** اصحية او هدي
 او جعلتها اصحية او هديا وان جعل الوجوب بذلك **الثانية** وجوبها بتعيينها
 ابتدا بنذر كقوله **هذه علي** ان اصحي، **هذه الشاة** او هدي بها **الثالثة** وجوبها
 بتعيينها بغير صيغة نذر عن نذر الواجب في ذمته بقوله **هذه علي** اصحية
 او هدي كان بحيث **هذه الشاة** لنذر **هذه** وتعيينه سليمة ويؤول
 ملكه عنها مجرد التعيين كما في ثم مرر وصادق انها صورة وانما مخرجها
 الشهاب **العلوي** وهي وجوبها بتعيينها عن نذر في ذمته بصيغة
 نذر ثان ووقت ذبح هذا الهدي وقت **الاصحية** على الصحيح قياسا عليها
 فان اخبره عنه حرره عليه ولزمه ذبحه قضا وانظر لو عدت الفوا في ايام
 النسيان او استغفرا من الاخذ لكثرة الحمر هل يذرك في تاخير عن ايام
 النسيان او يجب ذبحها فيها ويذبح قد بدا الي ان يوجد من داخله من الفوا
 فيه نظر ومقتضى الظاهر وجوب الذبح في ايام النسيان الثاني وهو ظاهر
 وبقي ما لو كان ادخاره يتلفه فهل يبيعه ويحفظ عنه اذا اشرف على
 التلف او لا فيه نظر والاقرب الاول قاله شيخنا **ع ش** في حاشيته على
مرر وقوله **اصحية** و**هدي** خبر ان عن قوله **ولول** الاصحية وولد الهدي
 على اللذ والنشر المرتب ويتفرع على كون ولد الاصحية الواجبة اصحية
 وعلى كون ولد الهدي الواجب هديا انه يتفرع على المضي والهدي اكل في ذمته
 ولذا عبر بالفا الدالة على التفرع فيما صرح به بقوله **فليس له اكل في ذمته** اي
 الولد المذكور سواء كان ولد الاصحية او ولد الهدي وسواء كان جلا عند التعيين
 ام حدث بعده **بل يجب التصديق بحجبه** كما مر في المصنف في سائر
 كتبه تبعا لما في والهدي في الشرحين وغيرهم ان له اكل جميعه ولا يجب
 التعلق بشئ منه وهذا هو المعتقد في المذهب وان جكاه المصنف بصيغة
 التخصيص حيث **وقيل له اكل جميعه** لانه جزء منها غير مستقل بالاصحية

فاشبه

فاشبه الدين ولان النقص قائما يجب بما يقع عليه اسم الاصحية اصالته والولد
 ليس كذلك وهذا اما نقله عن الرخصة عن ترجيح الرخصة وجزم به ابن القوي
 في رخصه **وجري عليه الاصل تبعا للمذاهب واصله في ولد الاصحية** اي
 ومثله ولد الهدي وعلى هذا فالحكم عليه بانه اصحية او هدي من حيث وجوب
 ذبحه فقط وسجل حوازل ولد الاصحية ان لم تمت امه بغير ذبح والاصح اصحية
ورحب التصديق بجميعهم كما قال الشافعي الرضوي و**شيخنا ع ش** في حاشيته
 وانظر لو دخل وقت النسيان وهو حامل وكان الحمل حادثا بعد النذر وقبل ذبح
 حاضرا في الوقت او يتعين تأخيرها الي ما بعد الولادة وان خرج الوقت ويكون
 ذلك عند راحته بقرابت عبارة المؤلف في ثم الرض تغيد انما تذبح حيا
 وهي ولو ذبح الاصحية مع ولدها او دونه لوجوده ببطونها ميتا في الوقت
 وتصديق بقدر الواجب من الامر والاولد كلهم جازا له كلامه فتأمل وما فرغ
 من الكلام على اولاد الامهيين على حدتهم ومن اولاد اليهايم كذلك سترح يتكلم
 على اولاد بعض الكيوان المتماثل للادي ويخرج فقال **وحمل البهيمة**
 المملوكة لما لكها **ادمية** كانت او غيرها **يتبعها** في البيع عند الاطلاق
 عن ذكره معها ثبوتها ونفيا وحديث **في بيع** تبعا لامه لا استقلال
ويقال جزء من الثمن **لانه** اي الحمل **معلوم** اي يعطى حكم المعلوم ولا ان
 الشارع اوجب الحوازل في الدية فليبيع بدينس الولد الي استيفاء الثمن
 ولو تلف قبل القبض سقطت قسطه من الثمن وليس للمشتري به قبل قبضه
 قاله الشهاب الرضوي في دواشي ثم الرض واذا تلف وهو حمل مضمون
 متلفه بانقص من قيمته امه بغير ان كان وقتها مضمون بمشركتها وانظر هل
الحمل المذكور مبيع حقيقته او مجاز او تفريقا بين ذلك في الخلاف والتايق
 والظاهر ان البيع ينفسخ في الحمل المذكور وان تلف بعد انفصاله قبل القبض
 وسقط قسطه من الثمن وتستمر الحقة في امه ويتخير المشتري فيها
 بين الفسخ والايان وانفسخ فذاك وان احازها الصحة من الثمن باعتبار
 قيمتها او قيمته ولدها التالف فقياس ما صرحوا به فيها لو طاع نحو عبد به

قبل القبض فتأمل وخرج بقولي المولود الكامل من وطئ شبهة فلا يصح بيع
وهي حاصل به وان بيعت لانه لا يدخل في البيع فكانه استثنى وتقول بل لا
المولود لغير ما لكها بغيره ومسية فلا يصح بيعها وهي حاصل به وان بيعت لما لكه
كما قاله المؤلف في شرح الرقعة لما سبق ولو وكل مالك الحمل مالك الام
فباعها دفعة لا يصح لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيد
فيه وانظر لو كانت حاملا من مطلق ككلب او خنزير هل يصح بيعها
وهي حاصل به ويكون الحمل منزلة الخامسة التي في جوفها ولا لانه غير مملوك
للبيع فلا يدخل في البيع فيه نظرا ويؤخذ من تقييد الحمل بالمملوك
للبيع عدم الصحة فراجع تحت راية العلامة ابن حجر صرح بعدم الصحة
وعلم شيخنا **ع** في حاشيته على **مر** بقوله لانه لا يقابل بالثمن فلو كان
مترقا واعتمده الشهاب الرضوي الصفة فيه اهكذا يصح بيعه
اقول وهو ظاهر ويوافق افتقار الثمن في البطان على ما لو كان الحمل حرا
اورقها لغير ما لك الام وقد يوجه ما اقتضاه كلام الشافعي لو ادع
من الصحة بما يأتي في تفرقة الصفة من انه متى كان الحرام غير مقصود
كعدم كان البيع في الكلال صحيحا بجميع الثمن ويلحق ذلك لتزله منزلة
العدم حيث لم يكن مقصودا اه كلامه قلت وقد يتوقف في كون الحمل
غير مقصود اذا كان كلبا فتأمل وخرج بتأييد المطلق المذكور ما لو قال
بعثتها وحملاها او حملاها جميعا او بعثتها الاصلها فلا يصح البيع
في الصور المذكورة اما في الاخيرة فلان الحمل لا يجوز افراذه بالمقد ولا يصح
كاعتنا الحيوان واما في غيرها فلم يملك الحمل المجهول مبيعا وهذا
بخلاف ما لو قال لامته الكامل المملوك له اعتقتك وملك او اعتقتك
دون حملك فانه صحيح ويعتقتان وانما لم يذكر الحمل او استثنى كماله
البيع لقوة العتق بدليل انه لو استثنى مضمونا في البيع بطل ولو
استثناه في العتق لم يطل فان قلت قول المصنف وحمل البيعة
الي اخره مشكل لان الكلام في حكم الاولاد والحمل قبل انفصاله لا يسمى

ولدا

ولد الحاذق السخاان قلت مراده بالولد ما يسمى ولدا ولو باعته المالك فيدخل
في ذلك الحمل فتأمل **وولد المرهونة** احداث بعد الرهن لا يتبعها فلا يكون
رهنها كما هو سواء كانت ادمية او غيرها ومثل ذلك يقال في بقية الصور الامنية
وانما ترك المؤلف التصرح بذلك هنا كالتفاعة بما تقدم ويؤيد بيعها
قبل وضعه في الحال المذكور لكن محله ان يتعلق به حق ثالث بوصية او حجر
فليس او موت او تعلق الدين برقعة امه دونه كالحامية والمعارفة للرهن
او نحوها لان استثنائه مستند وتوزيع الثمن على الام والحمل كذلك فان لم يتعلق
به او لم يثنى من ذلك الرهن الرهن بالبيع او توفية الدين فان امتنع من الوفا
من جهة اخري اخذ الحاكم على بيعها ان لم يكن له مال سواها ثم بعد البيع ان
يتساوى الثمن والدين فذاك وان فضل على الثمن شي اخذه المالك وان نقص
طوبى بالباقي وخرج بقولي احداث بعد الرهن الموجود عنه بان كانت حاملا
به وقته فانه يتبعها ويح كونه رهن كاملا وتباع وهي حاصل به وان ولدته بيع
معها في الاظهر اه لم يخاص من ثم مر وظاهر ان الرهن لو وطئ امته المرهونة
عند الموتين بغير اذنه وانت بولده كان حرا وصارت ام ولد ان كان هو سرافان
كان مفسرا لم يقرام ولد وولده منها حركها قاله شيخنا **وولد الامه الحائنة**
لا يتبعها فلا يتعلق به الارش سواء كانت حاملا عند الحناية ام حملت به
بعدها فلا تباع حتى تقنع فان لم يقرها ببيعها معا واخذ السيد حصته
والجني عليه حصته قاله مر في شرحه واذا وجب عليها القصاص وجب
تأخير الاستيفاء منها الي وضعه وارضا عنه التماسا ووجود مرفعة من امرأة
او بديهة على ضرب لبنها احتياطا للولد ولو بادر المستحق وقتلها بعد
انفصال الولد قبل وجود ما يضمنه مات لرهنه العود وبه كما لو حبس
رجلا ببيعته ومضاه الطعام حتى مات ولو ادعت جانية حملا صدقت
بلايين لان الحق لغيرها وهو كمين وانظر لو لم يوجد الامنية محصنة هل
ينقص من الحائنة وتؤخر الرأية نظرا لكون القتل استد من الزنا او ترجح
الرأية وتؤخر الحائنة نظرا لتوقع العفو من مستحق قصاصها الظاهر الثاني

لتتوفى الشارح الى المعقولة شئنا ان هذا الحق وهو الظاهر ان رجونا المعقولة
 والافالوحد ما قاله العلامة ابن حجر من تقديم الكاينة نظرا لحق الادبي القدم ومن
 ثم اجبر غيرهما ان وجدوا من الرضخ فليمتلوا قاله العلامة الشوري ولا يخفى
 عليه ان كلام المؤلف شامل للمهمة الكاينة فلا يتبعها اولادها وان كان حملها عند
 الكاينة وح فلا يتعلق به الارش وانما قهنت كلامه بالامنة لان الاحكام المذكور فعلا
 وفي الاصل لا يتاخر الا فيها وفي ولدها وخرج بقوله الكاينة الصالبة في تتبعها حملها
 وتدفع وهي حامل وان ادي الدفع الي موتها وموتها كقوله سم على ابن حجر فان قلت
 تقدم ان الكاينة لا تقتل مادامت حاملا فما الرق بينهما وبين الصالبة قلت
 يفرق بينهما بان الصالبة متلزمة بالمعصية وقت دفعها المودي ولو بقا وموتها
 ولا كذلك الكاينة فتأمل **ولو ولد الوصي** لا يتبعها فلا يكون مستاجرا كانه وح فلا يجوز
 للمستاجر ان ينتفع به بركوب او نحوه سواء كان حملها عند الاحبار ام حملت به
 بعد **ها ولو لم يولد الوصي** لا يتبعها فلا يكون معارا كانه وح فلا يجوز للمستجير ان
 ينتفع به سواء كان حملها عند الاحبار ام حملت به بعد **ها ولو ولد الامنة او البهيمية**
الموصي بها او بمنفعتها او بحالها قد حملت به في الصور **في صورتي** اي بعد موت
 الوصية **بها او بمنفعتها بين** اي بعد عقد الوصية **وقبل موت** الشخص
الموصي لا يتبعها **سواء ولدته قبل الموت** للموصي **او بعد** بل هو الموصي ولو ارثه
 لانه لم يكن عند الوصية لم يدرج فيها ولا حدث في وقت ملك الموصي له **ولو**
الموصي بعد موتها لا يتبعها وان كان حملها عند الوصية او حملت به بعد موت
 الموصي كما تملم كلامه واقع الشهادة القليوب وغيره وبه يعلم ان ما قاله
 العلامة الشوري من تبعيته لها فما لو كانت حاملا به عند الوصية
 او حملت به بعد موت الموصي غير واضح **ولو الموصي بعد**
الدين ولدته قبل القبض لا يتبعها بل هو للوارث بخلافه على ملكه وعائنه
 علم ان قوله لا يتبعها فيما قام بها راجع للصور الثمانية وانما لم يتبع الولد
 امه فيما قام بها من وصف الرهن والكاينة والاحبار والاعراض والوصية
 والهيبة **لصنف** اي ما قام بها **عن الاستتباع بعد نقله الملك**

اما

بما اذا كانت الوصية لها او بمنفعتها حاملا به عن الوصية فانه اي
الحمل وصية اي موصي به او بمنفعته من اطلاق المصدر على اسم المفعول
 الناقص وهو المحتاج للصلة ويحمل الحمل على حمل الامنة الموصي بها بانه وصية ان
 تحقق وجوبه حال الوصية ويحقق وجوده وقت الوصية بولادة امه قبل
 مضي اقل مدة الحمل من وقت الوصية فان لم يتحقق وجوده حال الوصية فليس له
 وصية ان كانت امه ذات فراش لاحتمال حدوثه بعد ما والحمل الحادث من الوصية
 والموت باق على ملك الموصي ان ولدته قبل الموت وكذا بعدة كدونه على ملكه ولو
 مات الموصي والحمل داخل في الوصية اعتبر قيمتها من الثلث او غير ما دخل فيها سواء كان
 ولو ولدت قبل الموت اعتبر قيمتها من الثلث او غير ما دخل فيها سواء كان
 الموصي له ام لو ارثه ام للموصي محابلا فاعتبر قيمتها يوم الموت واذا فوضها
 لغيره من الثلث فذلك ولو عجز الثلث عنها فقلت الوصية فيها يحتمل الثلث
 منها بالنسبة واحدة بلا قرعة ولساير الحيو ان حكم الامنة فيها كرو برجع في مدة
 حملها كمال من ساير الحيو ان اهل الكهنة لا يخالفوا قاله المؤلف في شئ الرهن
 ولا يخفى عليه ان ولد الموصي بمنفعته المحكوم عليه بانه وصية كانه وحسب
 فتكون منفعته للموصي له ورقتين للوارث لانه جرد منها لغيره امها
 ولا يملك الموصي له ويهزق بينه وبين ولد الموقوف بان ملك الموقوف
 عليه لم يعارضه اقوي منه بخلافه فان ابغا ملك الاصل للوارث
 المستتبع له معارضه اقوي لملك الموصي له تقدم عليه وعلى مالك الرقبة
 موصية ولو عطف او كانت الوصية موصية لانه ملكه وهو متمكن من دفع
 المزربا عتاق او غيره واه امتاقة لانه مالك لورقته نعم اعناقته من
 الكفارة همتع وعليه فلو فعل عتق محانا فيما يظهر كما قاله شيخنا **ع ش**
 ومثل ذلك اعناقته من النذر ينبغي انه يملك به يملك واجب الشرع
 كما قاله الاذرع كما وسوا في ذلك اكانت الوصية موقفة مدة قريبة ام لا
 كما سئل كلامه خلافا للاذرع ومن تبعه واذا اعتقه تبقى الوصية نجاها
 فتبقي منافعه مستحقه للموصي له لها كالموقوف الصمد المستاجر وكذا

تبقى منافعه مستحقة للموصي بها كادتين بعد عتقه ان كان اني لم لو ملأ
الموصي له بالمنافع رقت ثراعتفه فلا تبقى الوصية بالمنافع له كما لو استاجر
ثم اشتراه ثم اعنتفه فان منافعه لا تبقى له لكن في فتاوي شيخنا ان منافعه
تبقى للموصي له فليحرر هكذا قاله الشوبري وموتته بعد عتقه في بيت
المالك على الرابع لانه حر مفسر فان لم يكن بيت مال فعلي مياسير المسلمين
ويستحب عليه بعد عتقه حكم الارفا كما افقي به صاحب البيان وعلمه
بقوله استوفى منافعه على الابد بخلاف المستاجر لا يتها على منافعه
وقال السجيني وغيره له حكم المزارع ورجعه بعض المتأخرين وهو المعتدل لانه
اوفق لاطلاق الآية اذ لم يحد احد من موانع الميراث والتشهاد اذ استوفى
المنافع وقول المروي لا يلزمه الجمعه يحتمل كلا من الرايين اما الاول
فواضح وعليه لو حضر هل يحسب من العدد لكونه حرا او لا يستحق
منفخته فيه نظر ولا يبعد الاول وان لم يلزمه بحصول الجمعة كحق الموصي
له كما لو جراحه عمن واه الثاني فهو لا استوفى منافعه وان كان حرا
ومحله ان اراد استغفاله بها على قدر الظن والكرامة ولم يكن له للمنافع
منه منها كالسود مع قنه ولا يصح كتابته لغيره عن الكسب ويؤخذ
من ذلك عدم صحة وقفه لعدم منفعة ترتب على الوقف فان الموصي له يستحق
جميع منافعه فلم يبق منفعة للوقوف عليه وانظر هل له ان يستعير نفسه
من الموصي له كالمو حرام اراجه ثم رايت **سم** على الميراث توقف في المسئلة
ونقل عن الزركشي انه قال لم ارفيه نقل وانظر لو باعه نفسه بثمن
في ذمته هل يصح تعديته على الثمن بالاكساب النادر فقام اراجه
واي لم ارفيه شيئا وذكرت في الاصل هنا ما ييل كثير مهمة فمن ارادها
فليأخذها ولا يخفى عليه انه يؤخذ من كلام المؤلف ان ولد الموصي لها او
منفعتها لانه ثلاث حالات احواله الاولى لا يتبع امه وهي ما اذا حملت
به بعد الوصية وقبل موت الموصي احواله الثانية يحكم عليه فيها بانه
وصية كامه وهي ما اذا كانت حاملا به عند الوصية وقد تقدم الكلام على

هاتين

هاتين احوالين احواله الثالثة ما اشار اليها بقوله **او حملت به بعد موت**
الموصي اي فانه يتبعها الحصول الملك فيها للقابل اذ بقوله يتبعين ملك
بالموت وحج فالزوايد له وان انفصلت قبل قبوله وحيث حكم على الولد البتة
لامه فهو كامه في كونه صير مملوكا له في صورة الوصية بالعين وبصير منفعة
مملوكة له في صورة ما وحج يحرم فيه ما تقدم من الاحكام وانظر لو كان
اكمل خروج الروح من قبل بلحق ما بعده او ما قبله فيه نظر والوقف الثاني
كحصول العلوق به قبل انتقاله للملك الوارث قاله شيخنا **عش** في كل شيء
ويؤخذ من كلام المؤلف ايضا ان ولد الموهوبة له ثلاث حالات ايضا
احواله الاولى لا يتبع امه وهي ما اذا حملت به بعد الهبة وولدت قبل
القبض وتقدم الكلام عليها احواله الثانية يتبعها وهي ما اذا حملت
به بعد الهبة وولدت بعد قبض القبض وقد اشار اليها بقوله **او ولدته**
الموهوبة بعد القبض المعبر وحواله انها قد حملت به بعد عقد الهبة
فان يتبعها الحصول الملك فيها للقابل **حينئذ** اي حين اذ قبض
الموهوبة وقت كونها حاملا به اذ الهبة لا يملك الا بالقبض وظاهر كلامه
ان قوله فانه يتبعها الحصول الملك فيها للقابل يحرج لرجع كل من قوله او
حملت به بعد موت الموصي او ولدته الموهوبة وفيه بحث فتأمل
احواله الثالثة ما اشار اليها بقوله **فان كانت الموهوبة حاملا به عند**
الهبة وهو اعم بحمل هبة اي موهوب من اطلاق المصدر على اسم المفعول
ولما كان ذكر حكم ولد الموصي بمنفعتها من زيادة المؤلف على التمتع به
عليه بقوله **وذكر حكم ولد ولد الموصي بمنفعتها من زيادتي** ولما كانت
عبارة الاصل اصل الكتاب في الموصي بها توهم خلاف المراد قال المص رحمه
الله تعالى **وليعبري بما ذكر في الموصي بها اولي مما عبر به** فيها
فالبينة هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذه فائدة ولا يصح ان تكون
مبتدأ والخبر محذوف تقديره هذه فائدة موصيها لعدم المسوغ للابتداء
بها لا حائز لا يبتال الوصف المقدر بنحو قوله **حسنة** مثلا لان اذن من

جملة السبوغات الوصف وهو ان يكون ما كور ان يخرج من الكلام عندنا او مقدر
كنو ستره اناب على احد القولين وفيه لا نقول لا بد في الكلام من قرينة تشير
بالوصف القدر وهي منتخبة هنا وتامل وهي لغة ما استفيد من علم او حال
كما في الفاموسس واجمع فوايد يوزن فواعل واسطلاحا ما يكون الشيء احسن حالا
منه بغيره وح والكتاب ما استحال على الحكم المذكور احسن من نفسه بغير الاستمال
المذكور ومن اراد المزيد على ذلك فعليه بالاصل ولا يخفى عليه ان الشخص لو وهب
شيئا واقبضه وتطاع معتبرا او ان في قبضه عن جهة الهبة وقبض عنها لم يرجع فيه
ان لم يكن اصلا للمهتب فان كان اصلا حاز له ان يرجع في الحيوان الموهوب
دون ولده على التفصيل الاتي وقد استل المولى لذلك بقوله **لوررجع الاب**
في البرميعة او الهبة الموهوبة و مراده بالاب الاصل وان علا ذكر كان او ابني
من جهة الاب او الام ولو عبرت لذلك هنا كما عبر به في باب الهبة لكان الوجه
ليرجع في الولد الذي حملت به بعد الهبة وقبل القبض ولكن **ولدته** بعده
وكافي الولد الذي حملت به **بعد الهبة والقبض** كدونه على ملك الفرع ولكونه
من الزوائد المنفصلة حكما وعمما تقرر ان الاصل يجوز له الرجوع في الاصل
وصنعها للتحمل الحادث ولا يجب عليه الصبر الي وضعها وهو امر الوجهين
اما لو حملت به بعد الهبة وولدت قبل القبض فلا تعلق للفرع به بل هو مملوك
للاصل وان لم يرجع في امه لما تقدم من انه لا يتبعها في الحالة المذكورة وكذا
لا تعلق للفرع هنا فيما لو حملت به بعد الهبة ورجع فيها قبل القبض والولادة
بل هو مملوك للاصل كما ان الهبة لا تملك الا بالقبض ولم يوجد وبهذا افارق
ما مر جوابه من ان المبيعة لو حملت بعد البيع وقبل القبض ثم اطلع
المتري على عيب فيها ففسخ البيع فان الحمل يكون له وان انفصل بعد
الفسخ كدونه على ملكه لانه ملك امه بالقبض وانظر الوهبية وهي حاييل
ثم حملت به بعد الهبة واقبضها وهي حامل به ثم رجع فيها قبل ولادتها هل
يتبعها حملها في الرجوع كدونه على ملك الاصل فهو حمل مقارن للعطية او لا
يتبعها حملها في الرجوع كدونه على ملك الاصل فهو حمل مقارن للعطية

او لا يتبعها في الرجوع فيه نظر والظاهر انه يتبعها في الرجوع للتقليل المذكور
لكن فتر يوضح من كلام الشهاب الفليبي في الكتاب انه لا يتبعها في الرجوع لان
من الزوائد المنفصلة فرجعه وتامله وانظر انهم لو حملت به بعد الهبة وولدت
مع القبض هل يملك الفرع ويخرج على اصل الرجوع فيه كما لو ولدت بعد القبض
ام لا رجعه وحرره فان لم ار فيه شيئا وخرج بقوله حملت به بعد الهبة ما لو كانت
حامله عند هاقلة الرجوع فيه وان ولدت بعد القبض لما مر من انه هبة
وانظر الوادي الاصل بعد القبض وجوده عند الهبة متى يرجع فيه والفرع
عدون على ملكه حتى لا يرجع فيه في المصدق منها فيه نظر والظاهر نقد في
الفرع لانه واضح اليه ولان الاصل في كل حادثة تقديره بازب رضى ورجعه
وانظر اصل ستره منها في الحالة المذكورة فهل يكون الولد المذكور للفرع للتقليل
المذكور ام لا راجع ذلك وحرره فان لم ار فيه شيئا وانظر لو اراد الاصل الرجوع في الولد
الذي كانت حامله عند الهبة قبل تميزه دون امه او بالعكس هل له ذلك او لا
كحرمة التفريق المرفى عنه ولتكن من الرجوع فيها منه نظر ويوضح من قول سهر
على منهج نقلا عن هر حنيفة لم يحصل له حصة الا بالتفريق كرجوع الواهب حاز لانه
لومع من الرجوع لم يحصل له شيء او عدم الجواز للتفريق ويبرهن ما صرح به العلامة
الشراطيني من انه لو وهبها مع الايجور له الرجوع في احد ما دون الآخر لعدم
تأني العلة فيه ولتكن من الرجوع فيها واما الوهب الا وهو في حمل ثم حملت
وولدت بعد القبض فله الرجوع في الام لان الوهبية من الرجوع في هذه لم يحصل
له شيء اذا تعلق بمال الولد فان قلنت لوارث من شخص امه ثم حملت
وولدت عند القرض او النقط نقطة وعرفها وتملكها ثم حملت وولدت
امتنع على المورث ومالك النقطة الرجوع في الام قبل تميز ولدها فله ان كان
حائلا ذلك قلنت يفرق بينهما بان الحق في الرض والنقطة تأني في الامه
واذا انقذر الرجوع في العين رجع في غيرها بخلافه هنا فان الوهبية الاصل
من الرجوع لم يرجع بشي ويوضح ما تقرر ان لو وهب الام دون الولد قبل تميزه
او عكسه لم يصح للفرع عن التسليم شرعا بالبيع من التوقير ومثل ذلك لو وهب



الامر مع بعض الولد لما فيه من التفرق في بعض الارضنة او وهب الولد مع
 بعض الام او وهب بعض احداهما وحده او مع بعض الآخر حيث لم يتسلا البعض
 فان تساويا فلا منع قاله في شرحه على البرهان لكنه في البيع قلت والهيئة
 كالبيع من غير فرق لما انفرد وبوخه من جعل الهيئة كالبيع صحة احد الا
 لمن يمتنع عليه وهو كذلك كما قاله بعض مشايخنا وانظر الوهب الام وولدها
 ثم قل ان يقبضه اراد ان يقبضه احدهما ويرجع في الاخر هل يجوز له ذلك
 ام لا قال العلامة الحلبي الظاهر عدم الصحة لانه لا يعتقبة ما لو وهب لهما
 ابتداء اذ اجبت عن ذلك لما سئلته عنه اهـ قل كلام المصنف رحمه الله تعالى
 ان الاصل لو وهب زعما امة واقبضها له ووطئها واراد ان يرجع فيها جاز
 له ذلك حيث لم يقر مسؤولية له وهو كذلك فان قلت هلا امتنع هبة
 الاصل للفرع في امة القتل لانه قد يجاوزها ويرجع فيها الاصل فتقبر
 في معنى اعارة الجوارى للوطي وهو مستنسخ كما نقله ما لا بد عن اجماع اهل
 المدينة كما امتنع عليه اقرانها في الحالة المذكورة للتفصيل المذكور قلت
 يفرق بينهما بان القرض جاز من الخصمين وبان موضوعه الرجوع ولو في
 البذل فاستبرأ الامانة ولا كذلك الهيئة فيهما وظاهر ان محل رجوع الاصل
 فما وهب لزعمه ان يقر الموهوب في سلطنة المزع وكان حوا او مكاتب
 او مفعنا ووقت الهيئة في نوبته او خصدها فضعفه كما قاله في الارض
 فان قلت قد تقدم ان المصنف تكلم على الرجوع المذكور في باب الهيئة فذكر
 هنا تكرر قلت لا تكرر في كلامه لان ذكره له هنا للتنبيه على انه لا رجوع
 له في ولد الموهوبة في التفصيل المتقدم ولولم يتعرض لذلك هنا فاذكر
 غير ذلك هنا فتأمل ومن اراد المزيد على ما ذكرته هنا او على مسألة من
 المسائل فليطلب بفتح الوهاب فافق قد ذكرت فيه ما ليس فليطلب اولى
 الاسباب **وولد القصور** الحادث عند الفاضل سواء كانت حاملا به
 بعده يتبهر في ضمان لان وضع اليد عليه تابع لوضع اليد عليه فلو تلف
 تحت يده فمحمدا يفتي فيه كانه وحينئذ يفتي القيم من وقت انفصال

الي

الى وقت تلده اما ولدها التابع لها حاله الغصب فلا يضمنه الا ان وضع يده عليه
 كما قاله الشهاب القليوبي في الكتاب وظاهر كلامه انه لا يضمنه في الحالة المذكورة
 وان جرت العادة انه لا يتخلف عن امة وهو ظاهر ولو كان ولد المصنوع الذي
 ووطئها الفاضل حكمها كما هو واضح فيقال ان كان مختارا عما لا يباح التحريم او مفعنا
 جهله وبعد اسلامه ونشأ قريبا من العيا لم يكن اصلا لما لكها احد وان جهلت
 لانه زان وان حمل تحريم الزنا مطلقا وبالعضوية وقد عن رتب اسلامه
 ولم يكن من الطوا ومن استباه ذلك عليه او نشأ بعيدا عن العيا فلا يضمنه
 وفي حالتي علمه وجهله يجب مهر ثيب ان لم تكن زانية وارثا بكان ان كانت
 بكرا لانه استوى في المنفعة وهي غير زانية لكن في حالة جهله يجب مهر
 واحد وان تكرر الوطى لا اتحاد الشهوة وعدم تادية مهر قبل تكرره وفي حالة
 علمه ينفذ لان الموجب له الاثلاف وقد نفذت بلا شبهة وان وطئها مكررا
 علما واخرى جاهلا فمهران فان كانت زانية صدت ولا مهر لها الا مهر لغيري
 واما ارش البكر في فلا يسقط عنها ما قبل بضمها القاطع باكثر الامر بما ينقص
 من قيمتها ونصف قيمتها ولو نقص بقطرها ثلث قيمتها الزمها النصف
 بالقطع والسدس بالغصب نعم ان قطعها المالك من الغاصب الزايد
 على النصف فقط كما قاله الروياني وقيل يسه انما لو قطعت يدها كان الحكم
 كذلك قاله المؤلف في ثم الروض قال شيخنا عيش في حاشيته وقد يقال
 الاقرب انه يضمن اكثر الامر ب اذ جناية الرقيق على نفسه في يد الغاصب
 مضمونة على الغاصب ويؤرق بين جناية على نفسه وجناية السيد عليه
 في يد الغاصب بان السيد جناية مضمونة على نفسه نفسه فنسقط هو
 ما يقابلها عن الغاصب بخلاف جناية العبد فانها مضمونة على الغاصب مادام
 في يده انتهى كلامه فان لم تكن مضمونة فمن القاطع النصف فقط ولو ادعت
 المولودة الاكراه وانكر الزايد فعوان في المصدق منها كما لو اختلف صاحب
 الدابة وراكبها والمعتد كما قاله النور الزايد ان القول قول الزايد يمين
 لان الاصل عدم الاكراه فان احببها الغاصب برضا فالولد رقيق للسيد غير شريب لانه

من زنا فان انفصل حيا قتل او قتل فمضون كانه او ميتا بجناية قتل له اي وهو عشر
قيمة الله للسيد او لغيره فاني وجوب ضمانه على المحيل وجمان او جهر كما قال ابو
اسحاق وعزله عنه لان ضمانه غير متيقنة ويجوز الوجران في حال البهيمه المعصومة
اذ انفصل ميتا والراح ميتا عدم الضمان ايضا وان لم يغير زنا لم ينسب عليه
انفصل حيا حياة مستقرة قيمته يوم الانفصال بتقدير رقة لتقوية رقة بطنه
وان انفصل ميتا بجناية فبني عاقلة الكافي الفرق وهي رقيق قيمته خمسة اوقية لان الانفصال
عقب الجناية يوجب على الظن انه كان حيا ومات بها وبذل الجاني المجهني عليه ثمن
العاقلة واما القاصب فيضمن عشر قيمة امه لان انفذتم قتلا في حقها والفرق موجلة
فلا يفرم القاصب للمال الا حيا باخذها من الكافي قال المؤلف واعمدته شجاعة ش
في حاشيته وتوقف فيه الامام قال بعضهم وجه التوقف ان حق القاصب
الفرم فور التقدير والتأجيل انما هو بالنسبة الى المقتضوب منه وان انفصل ميتا
بغير جناية فلا ضمان لان مقتاتين حياته ولو انفصل حيا حياة غير مستقرة ثم مات وجب
ممانه فيما يظهر من تردد للان رعي ورجح بهمهم ايضا وانظر حكم المقتضوب المعصومة
وحكم ولدها في الاصل **ولد المعارة** يتبعها في الضمان لكن محله كما سبق في كلامه
اذ كان موجودا عند المعارة بان كانت حاملا به عندها او حادثا بعد ما وتمكن
منرده ولم يرده في الصورتين كما قاله الشهاب القليوبي على الكتاب وانظر
بهمن باقضي القيم من وقت التمكن الي وقت التلف كما في امه حرره كذا في
بعضهم اقول والظاهر كما هوخذ من كلامه الثاني ان لم يتقد عليه والا فممن
باقضي قيمه اذ لا يجب عليه رده كل وقت كما زعمه الباحث المذكور لانه ليس
مقصوبا في الحالة المذكورة ولم يوجد من ماله طلب برده حتى يجالط برده
كل وقت قتال ومعلوم ان محل الضمان في المعارة ان تلفت بغير الاستعمال
المأذون فيه والافلا ضمان فيها اما ولدها الرابع لها فلا ضمانه الا ان يمنع
بها عليه او يقدر بالانتفاع بها ومنه فيضمنه ايضا كما في **الابن**
محل الضمان في الولد الرابع له الذي ومنع به عليه او لم يمنع
من امه والافلا ضمان فيه وعارة من رزقها واستوارابة ومعها يتبع لم تمنه

لانه انما اخذه لعسر جسمه فانه وكذا لو تبعها ولدها ولم يتفرض ماله
له بنفي او اثبات وهو امانة قاله القامبي اهوان قلست ذكر المص لولد المعارة
هذا ان الرامة ذكره في الصور الثمانية قلست لا تكرار في كلامه لانه ذكره هناك
من حيث عدم دخوله في المعارة وذكره هذا من حيث الضمان فيودي القاريين
يختلف **ولد البهيمه** او **الامه المعنونة** **بييع فاسد** احداث عند المشتري
من غير سوا كانت حاملا به امه او حملت به بعده يتبعها في الضمان لان وضع
اليده عليه تابع لوضع اليد عليها فهو كانه فلو تلف تحت يده فممنه باقضي
فيهم كانه ويشتري اقصي القيم من وقت انفصاله الي وقت تلفه كولد
المقصوبة المتقدم فان كان من المشتري المذكور فهو منسب حيث
لاحد عليه للتبعية ولا نصير الامه ام ولد وان ملكها بعد لانه لم تكن ملكه
حالة العلوق وعليه فيمنه لتقوية رقة عيما ملكه نعم ان كان البائع عالما
بالفساد فهو غار فلا يفرم له المشتري القيمة لانه لو غرر به له لرجع به عليه
لكوني غارا ذكره ابن الرقعة ويعبر بقيمته يوم الولادة لانه اول امكان تقوية
والا يفرم قيمته ان خرج حيا لان خرج ميتا بغير جناية ولا يرجع بها اذ اغرمها
على البائع بخلاف ما لو اشترى امه واسنولدها فخرجت مستحقه فان يرجع
بقيمته الولد على البائع لانه عزه وان مات بجناية فالفرق على عاقلة الجاني
المشتري وعليه للمالك الاقل من قيمته مولود اي يوم الولادة ومن الفرق
ولم يلد مطالبته من ثمان اكي والمشتري قاله المؤلف في من الروض
ولو كان ولد المعنونة ببيع فاسد انشئ وطهرها المشتري لم يجد وان كان
علما بالفساد لتبعية اختلاف المطالع حصول الملك بذلك لان علم النفس
والتمن مبنية او دمر او عوذ ذلك ما لا يملك به اصلا احد بخلاف ما لو كان
التمن عوخر كغيره لان الشراء يوجب للملك عند اي حبيقة وحبيقت
لاحد يجب المهر ولا عبرة بالاذن الذي تضمنه القليل الفاسد كما قال
المؤلف في من الروض كنه ومن كلامه في المعنونة قلت ولدها
مطلها من غير رزق وانظر لو كانت المعنونة ببيع فاسد معنونة

بسبب بيع جزءها كالنصف مثلا هل يكون الضمان فيها وفي ولدها كما تقدم او لا يكون ضمانا
الا قدر ان كان المبيع فقط فيه نظر والظاهر الثاني ويؤيد قولهم فاسد كل عقد كصحة بيع في الضمان
وعنده فراجعه ثم رأت بعضهم نقل عن الشمس الرملة انه اوتي بالضمان في العقد المبيع وبعد
في غيره حيث لم يستعمل الدابة وولد المفقود المفقود بالسوم يتبعها في الضمان
كما قاله المصنف وشمس الشمس الرملة واقرة لان وضع اليد عليه تابع لوضع اليد عليها
وقد اشار المؤلف الى ذلك بقوله **اوسوم** المفقود في قوله السالم في بيع فاسد
اذا عرفت ما تقدم في قول المفقود بالسوم مضمون كانه كما عرفت لكن هل الضمان
فيها باق في القيمة كالغصب او بقيمة يوم التلف كالمعارضة اعتمد بعض مشايخنا
الاول ووقع للشهاب الرملة تناقض فتارة قال بالثاني وقال في فتاويه
المعتمد المقتضى ان المفقود بالسوم يضمن عند تلفه مثله ان كان متلبا
وبعتمته ان كان متقوما واقتصر ولده في شتره على الضمان فقط ولم يضمن شترها
لكن في فتاويه اعتمد انه كالمعارضة فيضمن بقيمة يوم التلف وهذا ظاهر كلامه
المع في الكركي وبه صرح في شتر الرملة لكن فيه يكون متقوما ورد بالتقدير
العلامة السويرة واعتمد ان الضمان فيه بقيمة وقت التلف ولو متلبا
ولعل الحكمة اعادة العامل في قوله اوسوم المفقود الى التغاير بين المفقود
والمفقود عليه في كيفية الضمان كما عرفت فتأمل وانظر لو كانت المفقودة
بالسوم مضمونة بسبب سوم نصفها مثلا هل يكون الضمان فيها وفي ولدها
كما تقدم او لا يكون ضمانا للمقدار المتام فقط لان الزايد عليه امانة في يده
في الحالة المذكورة فيه نظر والظاهر الثاني للتعليل المذكور ثم رأت في شتر
صرح بذلك بالنسبة للمستام حيث قال وما فهم كلامه من ان المأخوذ
بسوم مضمون جميعه مفروض في الواسم كله والا كان اخذ ما امانه ماله
او باذنه ليشرى نصفه قتل لم يضمن سوى النصف لان النصف المفقود
امانة في يده او كلامه **و** ولد المبيعة اكدت بعد البيع وقبل القبض
يتبعها في الضمان على ما مضى عليه المصنف وشمس الشمس الى في اخر شتره
على النزاع لكنه اعتمد فيه في غير هذا الجمل انه امانة تحت يد البائع لانه من

زيادة

زيادة المبيع المنفصله وضمان امه بالصدق وهو لم يضمنه نعم ان تعدي
فيه طمعه باقتني قيمته ويمكن حمل كلام المصنف على ذلك وبهضام حله على ما لو
كانت المبيعة حاملة اب وقت المبيع وهو مردود اذ يلزم عليه التمسك به
كلام المصنف لانه ذكره فيما عرفت قوله وحمل المبيعة امانة او غيرها يتبعها
وهو مبيع ويتابعه جزء من الثمن لانه معلوم انتهى وقد يقال لان كلامه
على الحمل المذكور لانه ذكره فيما مر من حيث دخوله في البيع وذكره هناك من حيث
الضمان فالملحظ مختلف فتأمل ولا يجوز للبائع حيلس الولد المذكور اذا
كان له حق اكس في امه كما قاله العلامة الطبري وغيره وعلم هل يقر ان
قول المصنف يتبعها في الضمان راجع للمسايل الخمس المذكورة واسرار التعليل
الضمان بقوله **ان وضع اليد عليه تابع لوضع اليد عليها** ولما كان الضمان
في ولد المعارة يحتاج الى تقدير بخلاف ما قبله اشار الى ذلك بقوله
وحمل الضمان في ولد المعارة اذا كان موجودا عند المعارة او حادثا
وتمكن من رده في يده وقد تقدم الكلام على جميع ذلك واعلم ان المصنف
رحم الله تعالى ترك مسایل كثيرة لم يتعرض لها الحكم الولد فيها ولا بأس بذكر
بعضها فيها ولد الامه المندور عنتمها الحادث بعد الزند وحملها
انه يتبعها على الاصح كما قاله العلامة الشويرة ومثلا ولد الموقوف وحمل
انه ان كان حلال الوقف فهو وقف كانه ولو استثناه او جعله مقبوضا
بان قال وقفها وحملها او كانت حاملة عن رجل يبطل وقفها قبلها
على البيع او لا فيه نظر والاقرب الاول قاله شيخنا **ع** وان كان حادثا
بعد الوقف فهو مملوك للموقوف عليه كالدرواخرة والمهر الواجب
بنكاح او بوطئها مكرهة او بولي شبهة من غير امانه لو كانت الشبهة
منه فلا امر لانه لو وجب لوجب له ومعلوم ان ملكه للولد محله في
غير اكراما الحرفه فيمنه على الواطي وان كان هو الواقف ولا يطاق الموقوفه
الازوج غير لا تروج للواقف ولا للموقوف عليه ولا يحمل الواحد منها وطئها
فان وطئها احد على الاصح حيث لا شبهة ولا اثر لذلك الموقوف عليه

١٥

المنفعة والولد الحاصل في رقيق وانظر حكم ولد الممثلة التي وقف بمصنفها المملوك
 منها على بعضها اكر وقلنا بصحة ذلك كما قاله السخس الرضوي لكنه فرض كلامه
 في البعض قلت والميمونة كالبعض من غير فرق والظاهر كما يؤخذ من كلامهم
 ان يقال فيه ان كانت حاصلا به عند الوقف فالمملوك منه وقف على اهله ولا يفتق
 عليها لان المثل في الوقف فاسه نقالي على الراجح وان حملت بين بعد الوقف فهو
 ملك لها ولا يفتق عليها انها لا تملك اهل اللول كونها ممثلة اذ بعضها
 الموقوف لم يحكم بمقتضى الحالة المذكورة وحسب مقتضى الفتوى هذه
 الحالة عيز مستقيم كما بينته في الاصل ومنها ولد الزانية وحكمه ان يتبعها
 ولو كانت كافرة والزاني مالا على الراجح وحسب فالولد كافران الشرع قطع
 النسب بين الزاني وولد الزنا قال بعض متأخرينا ويلزمه ونقال لانه
 شخص تولد بين مسلم وكافرة وهو كافرا أصلي واعلم ان المصنف كتبه
 بالكلام على مسئلة ولد المرتد المزمعة على الأصل للاشارة الى ان الخلاف
 يجب عليه ان يجتنب ما يؤدي الى الردة لا سيما عند خاتمة امره
 وان يحافظ على الاسلام الذي به صلاح الختام اصله لئلا يتركه
 خير الامام فقال **ولد الشخص المرتد ان انفقد** حال كون اللفظ
في الردة وابواه مرتدان وليس في اصوله مسلم **مرتدا حكما يتبع**
ابا وح فلا يشرى بحال ولا يقتل حتى يبلغ ويمتنع من الاسلام ولا يؤمر
 بعنق من العبادات اذ امير ولا يصلي عليه بعد موته اللهم عليه بالردة
 ومن قتله لا شيء عليه فيه من قصاص ولا دية ولا فارق لما ذكره في
 عليه الاثر لتقويتها المستترة الواجبة بعد البلوغ والتقوية
 على الاصنام ان كان من الاحاد ويقتل به ان كان مرتدا مكلفا واقفا وان شئت
 الولد المذكور بولد مسلم هل يورث بالعبادات اذ احدها عند تميزه
 لاحتمال ان يكون هو المسلم ام لا وهل اذ اهلها واسمها او اسم احدتها
 يجب عليها اوعى احدتها فضل الصلوات الفاضلة من البلوغ الى الاسلام
 وهل يجلبها عليها اذ امانا اولا وحاصل ما يؤخذ من كلامهم انه لا يوم

احد

احدها بالعبادات عند تميزه لعدم تحقق عين المسلم منها وانه يجب
 على كل من نطق بالشهادتين منها اقلنا ما فات من الصلوات من حين
 بلوغه الى حين اسلامه لكونه مسلما في الاصل او يحكم ما عليه بالردة وانه يصلي
 عليها سواها تامعا او مرتبا وتعلق النية ويؤتي بين ذلك وبين صغار
 المالهيك حيث قلنا بعدم صحة الصلاة عليهم بتحقيق اسلام احدتها وذلك
 بوجوب الصلاة عليهم لكنه لما بيننا انهم ما لو اخطأ مسلم بكافران
 قلت كيف يتصور الحكم على الولد المذكور بانه مرتد مع انه لا يعلم ان يكون
 احد اصوله مسلما فيكون مسلما به حاله كما سيأتي في كلامه او يكون احد اصوله
 كافرا أصليا لان الكفر الاصل استرقى من غيره كما يستفاد من كلامه الا ان
 فيما لو كان احد ابويه مرتدا والآخر كافرا أصليا قلت يمكن تصويره بالشرا
 ان جميع اصوله مرتدون وهذا الجواب مستفاد من كلام المؤلف
 في شرح المنهج **والا** اي وان اشغى شي مما ذكر **بان انفقد قبل الردة**
او انفقد فيها اي الردة واحد اصوله الذي ينسب اليه عرفا **مسلم**
 سواء كان من جهة الاب او الام **مسلم** اي وهو مسلم **تبعه** اي لا احد
 اصوله المسلم وان كان قد مات قبل الحمل به بسنتين عديتية وكان
 الاقرب الكافر حيا لان الاسلام يجعلوا على غيره من سائر الاديان كما اشار
 الى ذلك بقوله **والاسلام يعلو** وحسب فلا يسترق الولد المذكور ويرثه
 فيه المسلم ويجب فيه غرة كاملة فلا يسترق الولد المذكور ويرثه
 قريب المسلم ويجزي عتقه عن الكفارة ان كان رقيقا وانما قلت فيما تقدم
 الذي ينسب اليه عرفا ليل يرد ادم عليه الصلاة والسلام لان الكل
 اولاده وهو مسلم **ودكره هذه** المسئلة اعني مسئلة ولد المرتد
 بعنقها **من زباد في** على التحقيق لانه لم يذكرها فان قلت
 ما المراد بالانفقد المتقدم قلت قال سم لا يبعد ان يراد به حصول
 المات في الرحم ويؤتي ذلك بالقرابن كما لو طهرها مرة وانت بولد لست
 اشتر من الوطى فينظر على الردة قبل الوطى فقد انفقد بعد ما وجد

فقد انعقد فيها وانظر لو حصل وطوق قبل الردة ووطي بعدها واحققت الانقضاء
من كل منها ولم يكن في اصوله مسلم قال العلامة الشنوبري ولعل الوجه في هذا الحكم
بالاسلام تغليباً ولأنه يصدق أنه لم ينعقد في الردة أي لم يحكم بانقضاءه
فيها اهـ ولينظر ما لو كان العلوق الردة هل ينظر لها فيحكم برده أو للاسلام
فيكون مسلم أم لا في ذلك شياً ولا يعد التزام الحكم بالاسلام أيضاً لما ذكره قتال
قال العلامة الشنوبري ايضاً ويبقى النظر فيما لو حصل الوطى مرة واحدة
ولم يعم هل هو قبل الردة أو بعدها والظاهر أحداً مما تقدم الحكم بالاسلام
ايضاً فليتأمل ولو كان **احد ابويه** أي الولد الحاصل بوطي نكاح
أو شبهة **مرتد أو الآخر كافراً أصلياً** أي فالولد كافراً
أصلياً كما قاله **الشنوبري** واعتدوه لأن الولد ينسب إلى الأب في الدنيا
والأصل استرق من الرثا لأنه يبقى بخلاف المرتد ولذلك لا يقتل الأصل به
بخلاف عكسه ورحم فينظر الولد المذكور إذا بلغ بالكفرية إن كان أصله من
يغريبها كن أحد ابويه مجوسياً والأمر وثمة وإن كان كتابياً فالولد كتلي
كما قاله المم في شرح الرض وخارج بقولي بوطي نكاح أو شبهة ما لو كان
الوطي زناً فالولد الحاصل منه مرتد تبعاً لأمه لأن الشرع قطع النسب
بينه وبين الزاني ورحم بلغ بالولد المذكور ويقال لنا استخص تولد بين
كافر أصلي أو مسلم ومرتد وهو مرتد ومعلوم أن المرتد يجب استتابته
في الحال على الراجح وإن كان انتفى فإن تابت تركت وإلا قتلت نعم
لا يقتل المرتد الحاصل بالحمل المحكوم بانقضاءه مسلماً أو كافراً أصلياً وإن
ملك في بطنها أربع سنين ولا تحبس بل تؤخر من غير حبس ليتأخر
إليه تعالى على المساحة إلى تمام مدة الرضاع ووجود كافر كما قاله المم
في شرحه ورحم بلغ بالمرتدة المذكورة ويقال لنا مرتدة لا تقتل بعد عرض
الاسلام عليها وأمنتها منه إلا بعد أربع سنين مثلاً فتأمل وانظر
هل تقتل المرتدة الحاصل بالحمل المحكوم عليه بأنه مرتد بعد عرض الاسلام
عليها وأمنتها منه أم لا لئلا تنقض الاستتابة الواجبة بعد البلوغ

بالنسبة

بالنسبة للحمل فيه نظر والظاهر كما يؤخذ من كلامه روعه الثاني للتفصيل
المذكور قبلها فلو قتلتها انسان لا ينسب عليه سوى الهم لتقويتها
الاستتابة الواجبة بعد البلوغ نعم إن كان القاتل مرتداً أمكلاً فقتلها
وانظر لو قتل المرتدة الحاصل بالحمل المحكوم عليه بأنه مسلم أو كافراً أصلياً
تتخص هل يجب في حملها الفرق أم لا فيه نظر والظاهر كما يؤخذ من كلامه
الثاني حيث لم يتفصل وإن كان بها انتفاخ أو حرق في بطنها فزال بالحرق
علمه بالمشقة في وجوب الحمل ذلك كان رجماً فافقتت بموته
لو علم موته بخروج راسه ونحو كرويته في بطنها بعد ذلك وجبت
فيه الفرق وإن لم يتفصل منه شيء لتحقيق وجوده نعم إن كان حراً واجب
فيه في المسئلة الأولى رقيق فتمتة حصة الوتر فإن فقدت الفرق
خمسة أفرق بد لها لأنها مقدرة بها وهي لورثة الكذب على فرايض الله
تعالى وهي واجبة على عاقلة الكافي ووجب فيه في المسئلة الثانية
أن كان كتابياً غرة كتلت غرة مسلم كما في دينه وهو ميراث ثمانية
كاف مجوسياً غرة كتلت خمس غرة مسلم كما في دينه وهو ثلث يعير
وانظر هل فعل التفصيل في قوله **والله أعلم** على بابه أو لا ولكن إن
قال أن نظر علم الأمية ونحوه بالاحكام بالنسبة لما في الظاهر فافعل التفصيل
هنا على بابه وإن نظر لما ذكره بالنسبة لما في نفس الأمر فافعل التفصيل
ليس على بابه إذ لا يعلم ما في نفس الأمر إلا الله عز وجل تأمل وهذا آخر

- ما ردت إرادته في هذا الحكم النفيس وكان الفراغ
- من كتابته يوم الاثنين قبيل العصر
- ١٢ شهر رجب الحرام ١٢٨٨
- من الهجرة النبوية على
- صاحبها أفضل
- الصلاة له
- والسلام

